

دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة في طبيعة العلاقة

- أ.م. د. خالدة ذنون مرعي، الجامعة التقنية اربيل / فرع شقلاوة، كوردستان - العراق
أ.م. د. محمد حسن خمو، كلية العلوم السياسية / جامعة دهوك، كوردستان - العراق
م. د. هيرش فاضل شاكر، كلية القانون والسياسة / جامعة نوروز، كوردستان - العراق

مخلص

باتت التنمية المستدامة مطلباً تسعى المجتمعات كافة الى تحقيقه لما يترتب عليها من تطور وتلبية لاحتياجات المواطنين الحاليين في مختلف مجالات الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن ضمانها لحقوق الاجيال المقبلة، وما لا شك فيه ان عملية تحقيق التنمية المستدامة تتطلب جملة من العوامل والانساب ولعل اهم تلك العوامل هو (الحكم الرشيد)، هذا الحكم الذي يعد عنصراً من عناصر قوة الدولة وديمقراطيتها، والسبيل الى تحقيق التنمية المستدامة للارتباط الموجود بينها (التنمية والحكم الرشيد). ومن الجدير ان الحكم الرشيد يقوم على مجموعة من المعايير التي تم التأكيد عليها من قبل المجتمع الدولي باعتبارها معايير اساسية لا غنى عنها لاضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة ولعل من اهم تلك المعايير (الشفافية ومكافحة الفساد، سيادة القانون، المشاركة، الرؤية الاستراتيجية... الخ من المؤشرات او المعايير التي يقوم عليها الحكم الرشيد، وفي حال غياب هذه المؤشرات يمكن القول بأن الحكم الرشيد يصبح في حكم العدم على صعيد الدولة الامر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما تم التأكيد عليه في العديد من القرارات الدولية، الا انه وبالرغم من اهمية الحكم الرشيد ودوره الاساسي في تحقيق التنمية المستدامة فأننا نلاحظ عدم اعتناده في العديد من الدول، وربما السبب الرئيسي في ذلك يعود الى دكتاتورية بعض الانظمة الحاكمة في بعض الدول وغياب المساءلة والشفافية والرؤية الاستراتيجية في دول اخرى، ناهيك عن تغيب دور المواطنين في المشاركة والجدية والفاعلة في العديد من الدول، الامر الذي جعل تلك الدول بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: 1- الحكم الرشيد 2- التنمية المستدامة 3- الرؤية الاستراتيجية.

1. المقدمة

1.1 اهمية البحث

- ما هي اهم معايير او مؤشرات الحكم الرشيد .
 - ما طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة .
- يحتوي البحث بأهمية كبيرة وهذه الاهمية نابعة عن كونه يتناول الحكم الرشيد بمؤشرات (معايره) ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، فالأخيرة (التنمية) قد باتت مطلباً ملحاً للمجتمعات برمتها لما فيها من رفاهية للأجيال الحالية والمقبلة في الدولة، وبما ان الحكم الرشيد الذي يقوم على اساس الشفافية والمساءلة والرؤية الاستراتيجية وسيادة حكم القانون يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك فأن من الاهمية بمكان ابراز العلاقة بين هذين المفهومين (الحكم الرشيد والتنمية) من خلال هذا البحث .

4.1 فرضية البحث

تنتقل فرضية البحث من نقطة اساسية مفادها ان العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة علاقة علاقة مباشرة طردية حيث ان اعمال الحكم الرشيد بكافة معايره يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة في الدول والعكس صحيح، حيث ان اهمال هذا الحكم ومعايره يكون سبباً في رجعية الدولة وضياع الحقوق بالنسبة للأفراد الحاليين منهم والاجيال المقبلة ايضاً .

2.1 مشكلة البحث

- تدور اشكالية موضوع البحث حول ايجاد اجوبة مناسبة للسؤالآت التالية :
- ما المقصود بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة .
 - ما هي ابعاد واسباب ظهور الحكم الرشيد ولماذا يولي المجتمع الدولي هذا الحكم اهمية كبيرة

5.1 هيكلية البحث

يقصد الاحاطة بمفردات البحث من جوانبه كافة فقد ارتأينا الى تقسيمه على مبحثين ، حيث تم تخصيص المبحث الاول للاطار المفاهيمي للحكم الرشيد ومن خلاله تطرقنا الى تعريف الحكم الرشيد والمبادئ العامة التي يقوم عليها ، اما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله الى مؤشرات الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، وقد استعرضنا من خلاله اهم المؤشرات التي يقوم عليها الحكم الرشيد والدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال بيان طبيعة العلاقة بينها.

2. المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد

انتشرت في الآونة الاخيرة في اطار الدراسات القانونية والسياسية والادارية جملة من المصطلحات الحديثة التي يركز عليها المجتمع الدولي ويسعى الى تحقيقها من خلال حث الدول على تبنيها ويعد الحكم الرشيد واحداً من تلك المصطلحات وذلك للعلاقة الوثيقة بين هذا المصطلح وديمقراطية الدولة من ناحية وللدور الكبير الذي يمارسه هذا الحكم في تحقيق التنمية المستدامة من ناحية اخرى ، ونحن يقصد الاحاطة بمفهوم الحكم الرشيد ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث على مطلبين حيث سنتناول في المطلب الأول تعريف الحكم الرشيد، أما المطلب الثاني فسنستغرق من خلاله الى ابعاد هذا الحكم واسباب ظهوره وكما يأتي :

1.2 المطلب الأول: تعريف الحكم الرشيد

لقد تناوب على تعريف الحكم الرشيد الفقهاء فضلاً عن التعاريف التي أو ردهتها المنظمات الدولية عليه ويقصد الاحاطة بهذه التعاريف ارتأينا الى تقسيم هذا المطلب على فرعين ، حيث سنتناول في الفرع الأول التعريف الفقهي للحكم الرشيد أما الفرع الثاني فسنستغرق من خلاله الى التعاريف التي وضعتها المنظمات الدولية وكما يأتي :

1.1.2 الفرع الأول: تعريف الحكم الرشيد⁽¹⁾ في الاصطلاح الفقهي

قبل التطرق الى التعاريف الفقهية للحكم الرشيد نرى ان الاهمية تقتضي منا التطرق اولاً الى المعنى اللغوي للحكم الرشيد وكما يأتي :

1.1.1.2 معنى الحكم الرشيد في اللغة

الحكم الرشيد مصطلح يتكون من مقطعين (الحكم) و (الرشيد) ومن المعروف في اللغة ان المعنى في اللغة لا يمكن ان يستقيم الا من خلال الفصل بينها قبل الدمج لذلك ارتأينا الى بيان المعنى اللغوي لكل منها على حدة ، فالحكم في اللغة مشتق

من الفعل الثلاثي (حكم ، يحكم ، يحكم) فهو الحاكم ، يقال الحكومة ويراد بها (ارباب السياسة) أي الهيئة الحاكمة المؤلفة من يتولون إدارة شؤون البلاد⁽²⁾.
وبهذا المعنى يقول الله عز وجل " يَا ذَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الْأَئْيَانَ يَصْلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ"⁽³⁾. وفي قوله تعالى أيضاً " وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ"⁽⁴⁾.
أما الرشيد فيراد به في اللغة ، حسن التقدير⁽⁵⁾، وبهذا المعنى يقول الله عز وجل " قَالُوا لَنَشْكُرَكَ أَصْلَوْنَكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتَّزِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ"⁽⁶⁾.

2.1.1.2 تعريف الحكم الرشيد في الاصطلاح الفقهي

لقد تباينت التعاريف التي وضعها الفقهاء للحكم الرشيد من حيث الصياغة الا انها تكاد تكون متفقة من حيث المعنى وفيما يلي سنورد البعض من تلك التعاريف ، حيث هناك من يذهب في تعريفه للحكم الرشيد على انه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ادارة شؤون الدولة بهدف توفير حياة كريمة لكافة افراد المجتمع وتوسيع قدراتهم وخياراتهم من خلال تأهيلهم وتمكينهم في المجتمع على مستوى الحياة الحالية والمستقبلية"⁽⁷⁾.

ما يمكن تدوينه من ملاحظات على هذا التعريف انه قد صيغ بشكل تخصصي ، أي انه لما يورد مطلقاً وانما قد تم توظيفه في اطار تنمية الموارد ، الامر الذي يجعله قريباً الى حد كبير من مفهوم التنمية المستدامة .

في حين عرفه البعض الاخر على انه " أسلوب يهتم بالأظلمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتضم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات اقتصادية واجتماعية"⁽⁸⁾.

ان القراءة الدقيقة لهذا التعريف توصلنا الى نتيجة وهي ان التعريف لم يشتمل على اية معيار من المعايير التي يقوم عليها الحكم الرشيد ، فقد جاء التعريف بشكل مختصر ومختزل حيث يشير فقط الى اعتبار الحكم الرشيد وسيلة لتنظيم الحياة العامة دون أن يبين الوسيلة الى ذلك.

وعرف شارل فليب الحكم الرشيد بالقول " هو مصطلح يشير الى المؤسسات والعمليات التي يحدد من خلالها ممارسة السلطة واليات اتخاذ القرار من أجل حل المشاكل المشتركة ، فهو يستند عموماً الى المعايير والمبادئ الرسمية وغير الرسمية وكذلك على القوانين والقواعد القانونية"⁽⁹⁾.

يعزز الديمقراطية والعكس صحيح، وهذا يعني انه لا يمكن الاحتفاظ بأي من هذين المفهومين على المدى الطويل دون الآخر وبالتالي فإن تعزيز الحكم الرشيد هو على المدى الطويل يعمل على دعم و توطيد الديمقراطية⁽¹²⁾.

2.1.2 الفرع الثاني: تعريف الحكم الرشيد في اطار المنظمات الدولية

فضلاً عن التعريف التي أو ردها الفقهاء جملة من التعريف الأخرى صاغتها المنظمات الدولية ، حيث عرف البنك الدولي الحكم الرشيد على انه "اسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول من أجل التنمية"⁽¹³⁾.

الواضح على التعريف الذي أو رده البنك الدولي أنه جاء بشكل مبسط دون أن يتطرق إلى المعايير التي يقوم عليها هذا الحكم ، إلا أنه بين الغاية الأساسية من هذا الحكم والتي تجسدت في تحقيق التنمية وهذا ما يمكن استخلاصه من العبارة الأخيرة الواردة في التعريف (من اجل التنمية).

وعلى صعيد اخر عرف برنامج الأمم المتحدة (UNDP) عرف الحكم الرشيد على انه ، ممارسة السلطة الاقتصادية والادارية والسياسية لإدارة شؤون البلاد على المستويات كافة ويشمل الآليات والمؤسسات والعمليات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون بالوساطة لحل خلافاتهم⁽¹⁴⁾.

وعرفت لجنة الحوكمة العالمية في التقرير الذي نشرته عام 1995 الحكم الرشيد ، بأنه عبارة عن مجموعة الطرق التي يسير عليها الافراد والمؤسسات العامة والخاصة في ادارة شؤونهم المشتركة ضمن عملية متواصلة تستطيع من خلالها تنسيق المصالح المتقاربة والمختلفة فهو (الحكم الرشيد) يتضمن المؤسسات الرسمية والنظم الداعمة لتقوية الالتزام وكذلك الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب وتعدّها في مصالحها⁽¹⁵⁾.

وعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁶⁾ بالقول يشير مفهوم الحكم الرشيد إلى استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة موارد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل هذا التعريف الواسع دور السلطات العامة في إنشاء البيئة التي يعمل فيها الفاعلون الاقتصاديون وفي تحديد توزيع الفوائد وكذلك طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين⁽¹⁷⁾.

كما عرفت اليونيسكو⁽¹⁸⁾ الحكم الرشيد " بأنه جميع الادوات والعمليات التي من خلالها يتمكن المواطنون ومتطلبات المجتمع المدني من تحقيق منافعهم الشخصية من خلال تمتعهم بالحقوق القانونية الخاصة بهم وادائهم للواجبات التي بدمتهم"⁽¹⁹⁾.

وهذا التعريف يلاحظ عليه انه أكثر شمولاً من التعريف التي تطرقنا اليه فيما سبق وكونه يبين الاطراف الفاعلة للحكم الرشيد وان كان ذلك البيان قد جاء بشكل ضمني ، فعبارة المعايير الرسمية تشير إلى الحكومة وما تضعه من اليات ، وغير الرسمية تشير إلى مؤسسات المجتمع المدني والياتها وهاتان الجهتان هما من الفواعل الأساسية للحكم الرشيد كما سيتضح لنا لاحقاً.

وعرف البعض الآخر الحكم الرشيد بأنه " عنصر من عناصر قوة الدولة اذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة كونه يوفر بيئة حسنة لارتقاء المجتمع وتحقيق الكثير من المميزات التي منها الشرعية وحرية انشاء الروابط والجمعيات والمشاركة في الحياة العامة وحرية التعبير ووجود هياكل قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة واعتماد المحاسبة والوضوح في عمل الإدارات وتوفير المعلومة الصحيحة وفاعلية ادارة القطاع العام فضلاً عن التعاون المتكرر بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني " ⁽¹⁰⁾.

نحن من جانبنا نتفق مع هذا التعريف إلى حد كبير فهو قد اشتمل على اغلب المعايير التي يقوم عليها الحكم الرشيد والتي تجعل منه وسيلة مهمة من وسائل نجاح الدولية فهذه المعايير كفيلا في حال وجودها بإضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة في الدولة وتضمن إلى حد كبير تحقيق التنمية المستدامة فيها .

وعرف الحكم الرشيد أيضاً بأنه مجموعة من القواعد الطموحة والموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة وفي اطار المساءلة وعلى اساس قاعدة واضحة وغير قابلة للانتقادات على ان تساهم في ذلك كل الاطراف الفاعلة من خلال نشاطاتها التي اصبحت من المتطلبات المثلى في تحقيق مفاهيم الدولة الحديثة⁽¹¹⁾.

التعريف اعلاه ركز وبشكل كبير على الاطراف الفاعلة ودورها في تحقيق الحكم الرشيد مع الإشارة بشكل خجول إلى المعايير التي يقوم عليها هذا الحكم بالإشارة إلى المساءلة .

عليه وبشكل عام يمكن القول ان "الحكم الرشيد" كنظام حكم جيد يشمل طريقة الدولة في ممارسة سلطاتها السياسية والاقتصادية والإدارية، ويؤكد على ان المؤسسات يجب أن تستند في عملها إلى مبادئ سيادة القانون ويجب أن تتسم بالمسؤولية والافتتاح والنزاهة والكفاءة، علاوة على ذلك فإنه يؤكد (الحكم الرشيد) على أن الدولة الديمقراطية وقطاعها العام يجب أن يتسموا بثقافة ديمقراطية وسيادة القانون.

وبالتالي يستلزم الحكم الرشيد تعزيز المسؤولية والشفافية، وتعزيز المشاركة الحقيقية، مما يعني أن الارتباط بالديمقراطية يصبح أكثر وضوحاً وأن الحكم الرشيد

وعلى الصعيد الإقليمي، عرف تقرير التنمية الانسانية العربية لعام (2002) الحكم الرشيد بأنه " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع افراد الشعب" (20).

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتعرف الحكم الرشيد على أنه " قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي، وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي، كما تم تعريف الحكم الرشيد على أنه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة" (21).

2.2 المطلب الثاني: ابعاد الحكم الرشيد (22) واسباب ظهوره

مما لاشك فيه ان لكل مفهوم ابعاده وهذا الامر ينطبق بطبيعة الحال على الحكم الرشيد فضلاً عن وجود مجموعة من الاسباب كان وراء ظهور هذا المفهوم للوجود عليه سنشير في هذا المطلب إلى كل منها في فرعين مستقلين وكما يأتي:

1.2.2 الفرع الأول: ابعاد الحكم الرشيد

للحكم الرشيد ثلاثة ابعاد اساسية أو رئيسية وهي كل من البعد السياسي، والبعد الاقتصادي واخيراً البعد الاداري عليه سنشير إلى هذه الابعاد الثلاثة على التوالي وكما يأتي :

- **أولاً: البعد السياسي :** يمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع والعمل على مد جسور التعاون بين الدولة والمجتمع مما يؤدي إلى خلق تفاعل قوي بين جميع الاطراف الفاعلة وهي (الدولة ، القطاع الخاص ، والمجتمع المدني) فضلاً عن تحقيق ديمقراطية فعالة عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة قائمة على التعددية والمشاركة السياسية الواسعة (23).

هذا وان توفير هذا البعد من شأنه ان يمنح الاستقرار للدولة وهذا الاستقرار يعد البنية الاساسية للشروع في تطوير المشاريع التي يتوقف عليها المجتمع ومن ثم يكون بإمكان الدولة التي تسعى إلى تبني الحكم الرشيد الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية مثل (ضمان السلم والاستقرار الداخلي) إلى البحث

عن تكريس ضمانات جديدة تتوافق مع المتطلبات العصرية التي يقوم عليها الحكم الرشيد كضمان الصحة وتعزيز وترقية حقوق الانسان (24).

- **ثانياً : البعد الاقتصادي:** يمثل هذا البعد في الكشف عن اساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الانتاج والسلع والخدمات على افراد المجتمع وكذلك العمل على ضبط موارد الدولة مقارنة بالحاجات المجتمعية عن طريق الحكم الرشيد (25). هذا ويشمل البعد الاقتصادي شقين ، الأول متعلق ببنية المجتمع المدني ومدى استقلاليتها عن الدولة ، أما الثاني فيتعلق بالسياسة العامة للدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وكذلك علاقة الدولة مع الاقتصادات الخارجي والمجتمعات الاخرى (26). كما ويشمل هذا البعد بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع ومدى استقلال الموارد بشكل عقلائي والتوزيع العادل لمخرجاتها للحكم الرشيد في جانبه الاقتصادي يسعى إلى تعظيم الربح دون الاخلال بمستويات معيشة الافراد ويوسع قدراتهم وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية (27).

- **ثالثاً : البعد الاداري:** يتجسد هذا البعد بطبيعة عمل الادارة العامة ومدى كفاءة الجهاز الاداري اذ يعبر جوهره الرشادة في الحكم حيث يقوم هذا البعد على امرين اساسين هما (الرشادة الحكومية) و (الوظيفة الحكومية) حيث يقتضي الامر ان تكون الادارة العامة مستقلة عن السلطة السياسية ويكون الموظفين على درجة عالية من الاستقلالية بحيث لا يخضعون الا لواجباتهم بعد ان يتم اختيارهم على اساس الكفاءة (28).

2.2.2 الفرع الثاني: اسباب ظهور الحكم الرشيد

هناك مجموعة من الاسباب التي كانت وراء بروز الحكم مفهوم الحكم الرشيد سنشير هذا الفرع إلى اهم تلك الاسباب :

1.2.2.2 الاسباب السياسية

مما لاشك فيه ان للسياسة الاثر الواضح على تطور مفهوم الحكم الرشيد فعلى المستوى الدولي وعند نهاية الحرب الباردة التي ادت إلى نهاية القطب الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وظهر ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي ساعد على حدوث سلسلة من التصاعدات في بنية العلاقات الدولية الاقتصادية كل هذه الاحداث ساهمت في تزايد اهتمام المجتمع الدولي في مكافحة الفساد حيث حظي الحكم

الرشيد على اثر ذلك باهتمام واسع من قبل الدول المانحة والدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية⁽²⁹⁾.

كما ان العولمة وما يتعلق بها من القيم الديمقراطية وحقوق الانسان وزيادة انتشار المعلومات بين الافراد وانعدام مبدأ تكافؤ الفرص أمام القانون في ممارسة شؤون الدولة وغياب المحاسبة والشفافية أمام ضعف البنية المؤسسية والادارية للدولة ، كل هذه المسائل ساهمت في تكوين فئاعة على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير سلبي وانه يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل اصبح يعصف حتى باقتصادات الدول الاخرى⁽³⁰⁾ ، مما يستوجب الترويج للحكم الرشيد.

أما السياسة الداخلية فإن اثرها واضح على تطور الحكم مفهوم الحكم الرشيد فالإخفاقات التنموية في دول العالم الثالث وغياب الاستقرار السياسي وانتشار الحروب الاهلية والطائفية كانت سبباً في البحث عن الية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج أو الخلاص من ازماتها لانا جاء مفهوم الحكم الرشيد ليعبر عن تغير دور الدولة من فاعل رئيسي في الخطط والسياسات العامة ورسم الاستراتيجيات وحل النزاعات بين الفئات المختلفة لتصبح شريك في اطار نوع الحكم القائم على الشرعية ومبادئ الديمقراطية مع الجهات الفاعلة الاخرى (القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني)⁽³¹⁾.

2.2.2.2 الاسباب الاقتصادية

فرضت التحولات الاقتصادية على المستوى الدولي في عقد الثمانينات والتسعينيات من القرن المنصرم ظواهر اقتصادية جديدة التي كشفت بدورها عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية ولعل من اهم تلك الظاهر ما يأتي⁽³²⁾:

- الازمات المالية التي واجهت الدول والتي اثبتت معجزها عن تلبية احتياجات المواطنين وهذا ما ادى إلى ضرورة اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر والامراض ونقص التعليم وخاصة في الدول النامية .
- ارتفاع المديونية الخارجية التي الخارجية التي من شأنها ان تنعكس على الازمات المالية للدول النامية فضلاً عن ارتفاع مستويات الفقر في هذه البلدان .
- استشراف ظاهرة الفساد وشيوعها عالمياً بصورة غير منطقية واستقلالها راس قائمة المشكلات التي تعاني منها الدول النامية بسبب غياب اليات المحاسبة والمساءلة والشفافية.

اضافة إلى ما تقدم فإن فشل المساعدات الثنائية والجماعية المقدمة من البلدان المانحة إلى البلدان النامية في تحقيق اهدافها مثل (الحد من الفقر ، وتعزيز التنمية الاقتصادية) جعلت المؤسسات المالية الدولية المانحة مثل (كصندوق القد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير) أمام محام جديدة وهي البحث عن استراتيجية جيدة تعمل على تحقيق التنمية وهذا ما اكسب فكرة الحكم الرشيد اهمية كبيرة وتطوراً بالغاً ، وفي هذا الاطار اتجهت المؤسسات الدولية إلى ابراز الجوانب الفنية والموضوعية لمفهوم الحكم الرشيد بالاستناد إلى مؤشرات ومعايير موضوعية يمكن الاعتماد عليها في قياس درجة وجود الحكم ومستوى الفساد في اي بلد وهذه المؤشرات تعتبر من اهم مؤشرات الحكم الرشيد⁽³³⁾.

3.2.2.2 الاسباب الاجتماعية

إلى جانب الاسباب السياسية والاقتصادية التي بينها انفاً ثمة اسباب اجتماعية كانت وراء ظهور الحكم الرشيد ، ويمكن تجسيد اهم الاسباب الاجتماعية بما يأتي⁽³⁴⁾ :

- اهمال المشكلات التنموية كالفقر والبطالة خاصة في الدول النامية .
- الانفجار السكاني وبروز الزيادة الضخمة في السكان وما تفرضه هذه الزيادة من ارتفاع موازي في الحاجات والمتطلبات وهذا الامر استدعى تطوير نظم الادارة .
- التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والفضائيات من ناحية والانتشار الواسع للامية والجهل ، شكلت اسباباً حقيقية لظهور الحكم الرشيد .

3. المبحث الثاني: مؤشرات الحكم الرشيد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

للحكم الرشيد جملة من المعايير تعد بمثابة مرتكزات للتنمية المستدامة ، اي ان هذه المؤشرات أو المعايير هي التي تقود في حال اعتمادها إلى تحقيق التنمية المستدامة عليه سنشير في هذا المبحث إلى هذه المؤشرات في المطلب الأول أما المطلب الثاني فسنخصصه للبحث في علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة وكما يأتي :

1.3 المطلب الأول: مؤشرات الحكم الرشيد

يقوم الحكم الرشيد على جملة من المعايير من شأنها في حال تحققها في الدول ان تمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة ولعل اهم تلك المؤشرات هي ما يأتي :

1.1.3 المشاركة⁽³⁵⁾

يراد بمبدأ سيادة القانون (مبدأ المشروعية) "خضوع جميع الاشخاص بما فيهم السلطة العامة بكل هيئاتها واحتمتها للقواعد القانونية السارية المتفعل في الدولة"⁽⁴¹⁾. ويعتبر هذا المبدأ بمثابة الاطار الذي ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة من جهة وبين المواطنين من جهة وبين المواطنين والدولة من جهة اخرى فضلاً عن مراعاته لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء ، وهذا الامر يعمل دون شك إلى على اعلاء الديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب دون شك وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق والكلام نفسه ينطبق أيضاً على القوانين التي تحكم النشاطات الاقتصادية خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق فينبغي أن يكون جوهرها هو المصلحة العامة وهذا يتطلب الاطار القانوني المناسب الذي يوفر الحماية للمعاملات الاقتصادية وحسن سيرها واستقرارها لذلك فإن الدولة تتدخل لوضع نظام قانوني سليم يعمل على حماية الحقوق وضمان العقود⁽⁴²⁾. وما لا شك فيه ان اعمال (سيادة القانون) بالشكل المذكور في اعلاه سيكون واحداً من اهم العوامل المساعدة على تحقيق الحكم الرشيد في الدولة.

4.1.3 الاستجابة

يجب على المؤسسات أن تسعى جاهدة وتوجه عملياتها لخدمة جميع أصحاب المصلحة⁽⁴³⁾.

5.1.3 الشفافية والمساءلة

تعرف الشفافية على انها " حق المواطنين في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات واليات صنع القرار المؤسسي ووضع معايير اخلاقية تساعد على كشف الفساد "⁽⁴⁴⁾.

أما المساءلة فيراد بها " واجب المسؤولين عن الوظائف الادارية في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، فضلاً عن حق المواطنين في الاطلاع على قراراتهم "⁽⁴⁵⁾.

وتجدر الإشارة الى ان المساءلة تختلف باختلاف طبيعة المؤسسة وحسب ما اذا كان القرار داخلياً ام خارجياً⁽⁴⁶⁾.

عليه وبالاستناد إلى ما تقدم تعتبر الشفافية مسألة حيوية ومؤثرة في حياة المجتمعات كافة فمتى ما كانت القواعد المتبعة في اتخاذ القرارات وادارة شؤون الدولة واضحة وظاهرة للمجتمع فإن ذلك سيساعد المواطنين جميعاً على اتباع الطرق المعتمدة في تدبير شؤون الدولة ، كما ان الشفافية تعتبر من ابرز المبادئ التي يقوم عليها الحكم

تعتبر المشاركة احدى اهم الاليات أو المؤشرات التي يستدل من خلالها على الحكم الرشيد في الدولة فالمشاركة تحظى بأهمية كبيرة في مجال الحكم الرشيد لان هذا المؤشر له فوائد عدة ويمكن تجسيد اهم تلك الفوائد بما يأتي⁽³⁶⁾:

- أ. تلعب المشاركة دوراً مهماً في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها الدولة.
- ب. تؤدي المشاركة إلى تعدد وجهات النظر وبالتالي تعدد الخيارات المتاحة أمام الادارة.
- ج. تخلق المشاركة نوعاً من الثقة بين الافراد والادارة مما يؤدي إلى خلق نوع من الثقة ازاء السلطة.

وللأسباب الواردة في اعلاه يركز الحكم الرشيد وبشكل كبير على المشاركة وذلك لأنها تقوم على مجموعة من الانشطة يسعى من خلالها الاطراف في الدولة إلى التأثير في اعمال الحكومة أما بشكل مباشر من خلال التأثير في عملية صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أو بشكل غير مباشر وذلك بالتأثير في اختيار المسؤولين الرسميين وهذا ما دفع البرنامج الاممائي في الامم المتحدة إلى جعل المشاركة احد المعايير الاساسية التي يقوم عليها الحكم الرشيد⁽³⁷⁾.

بشكل عام يمكن القول ان هناك علاقة قوية بين المشاركة والحكم الرشيد فالأولى تعد احد اهم مقومات الاخيرة كما انها تعد اساساً للديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده إلى لكل اعضاء المجتمع، ومن خلال المؤسسات الشرعية التي تشجع وتسير الاجتماعات واللقاءات والتواجد الحزبي والتنظيمي وهو ما يساهم في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الانسان كائناً سياسياً يمكنه اختيار القادة والاسهام بشكل مباشر أو غير مباشر في رسم السياسة العامة في الدولة⁽³⁸⁾.

واخيراً نود التنويه على ان المشاركة قد تم ترسيخها في الصكوك الدولية كعيار للتعبير عن ديمقراطية الدولة فقد تم التأكيد على هذا المبدأ في المادة (21) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث جاء فيها " لكل شخص حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية ..."⁽³⁹⁾.

كما تم التأكيد على المشاركة في المادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت الفقرة (أ) من المادة اعلاه على احقية كل مواطن في المشاركة في ادارة الشؤون العامة أما بشكل مباشر أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية⁽⁴⁰⁾.

2.1.3 سيادة القانون

يجب أن يكون لدى القادة والمجتمعات منظور واسع وطويل المدى فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية المستدامة، مع إدراك ما هو مطلوب لهذا التطور. يجب أن يكون هناك أيضاً فهماً للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشكل فيها هذا المنظور⁽⁵²⁾.

8.1.3 الفعالية والكفاءة:

مع محدودية الموارد والاحتياجات المتزايدة، يجب أن يضمن الحكم الرشيد الاستخدام الفعال لهذه الموارد الشحيحة لتلبية احتياجات التنمية المستدامة، في نفس الوقت تضمن الحفاظ على البيئة للجيل القادم⁽⁵³⁾.

2.3 المطلب الثاني: التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الرشيد

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ونحن بقصد بيان هذه العلاقة ودور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة والاطراف الفاعلة في الموضوع ارتأينا إلى تقسيم هذا المطلب على فرعين وكما يأتي:

1.2.3 الفرع الأول: تعرف التنمية المستدامة

إن البحث في العلاقة التي تربط بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة⁽⁵⁴⁾ فإن الأمر يستوجب دون شك التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة أولاً، حيث ثمة جملة من التعاريف في هذا السياق فقد جرى تعريف التنمية المستدامة على أنها "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر من الأضرار والإساءة إلى البيئة"⁽⁵⁵⁾.

كما تم تعريفها على أنها: عدم الأضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثته الأجيال الحالية، فالطاقة الانتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الانتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي، الجانب المعنوي او المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية⁽⁵⁶⁾. وعلى الصعيد الدولي، عرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تأسست عام (1983) عرفت التنمية المستدامة بأنها "عملية تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع وتوسع فرض لإرضاء طموحه إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع انماطاً استهلاكية ضمن حدود الامكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول"⁽⁵⁷⁾.

الرشيد حيث ينبغي تضمينها في القوانين والاجراءات والتشريعات المختلفة للدولة، أما المساواة فأنها تتحقق من خلال ادوات واساليب الرقابة على الاداء سواء كانت على السلطة التنفيذية ام على القضاء، بحيث تتكفل المساواة بسيادة حكم القانون وتطبيقه بنزاهة وعدالة⁽⁴⁷⁾.

6.1.3 المساواة والاندماج الاجتماعي

يراد بالمساواة والاندماج الاجتماعي في هذا السياق حق جميع المواطنين في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين مستوى اوضاعهم بعدالة دون أي تمييز على اساس الجنس او العرق او الدين او النسب او الاصل الاجتماعي او غير ذلك هذا ولا يقتصر الامر بالنسبة للمواطنين على الجانب الايجابي فقط وانما يتضمن الامر في الوقت ذاته خضوع جميع المواطنين للقانون دون أي تمييز فيما بينهم، ومن اجل ضمان استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع إلى ترسيخ مفهوم الحكم الرشيد فإن الكفاءة والاستجابة الفاعلة في ادارة مؤسسات الدولة العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي الضامنة لتحقيق ذلك، اذ تعمل هذه المؤسسات على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بصورة سليمة ومناسبة ودون أي تمييز لكافة افراد المجتمع⁽⁴⁸⁾.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ان القانون الدولي لحقوق الانسان قد أكد على الحق في المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز لأي سبب من الاسباب وهذا ما يمكن استخلاصه من نص المادة (الثانية)⁽⁴⁹⁾ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك الفقرة الاولى من المادة (الثانية)⁽⁵⁰⁾ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

7.1.3 الرؤية الاستراتيجية

تعد الرؤية الاستراتيجية واحدة من المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها الحكم الرشيد ويراد بها (الرؤية الاستراتيجية) في اطار دراستنا ان القادة والمجتمعات يجب ان يكون لديهم منظور واسع وطويل الامد عن الحكم الرشيد والتنمية الانسانية بالتوازي مع امتلاك احساس بالاحتياجات الاساسية لتلك التنمية وتجدر الإشارة إلى ان الرؤية الاستراتيجية على مكونات اساسية اهمها⁽⁵¹⁾:

- الفلسفة التوجيهية: وهي منظومة من الاقتراحات الاساسية تحفز لتوظيف المبادئ والقيم والمعتقدات.
- الصورة الملموسة: وهي وصف للمهمة وتحديد الهدف الواضح والمنفع الذي يعمل على توحيد الجهة في المؤسسة.

وللتدليل أكثر على العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ، فقد أكد قرار مجلس حقوق الانسان في دورته (25/8) لسنة (2014)، على أن الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وإذ يعيد في هذا السياق التأكيد على إعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام (2005) ونتائج مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام (2010) (62).

كما تم التأكيد من قبل الجمعية العامة على العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد في القرار الذي اتخذته سنة (2005) حيث نصت الفقرة (21) من القرار على " ... ونؤكد كذلك من جديد التزامنا بالسياسات السلمية والحكم الرشيد على جميع المستويات وسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية، وتمويل الديون الممكن تحملها وتخفيف الديون الخارجية، وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية" (63).

عموماً يمكن القول ان الحكم الرشيد يمارس دور مهم جداً في تحقيق التنمية المستدامة ويتجلى ذلك من خلال ما تقدم :

1.2.2.3 رفع مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية

حيث يساهم الحكم الرشيد في رفع مستوى الدخل للأفراد بحوالي ثلاثة اضعاف تقريباً على المدى الطويل ويساعد على رفع وتحسين مستوى المعيشة وهو الامر يودي بطبيعة الحال إلى خفض معدل الوفيات ويرفع مستوى التعليم ويمحو الامية.

2.2.2.3 التنافس وتوزيع الدخل

يساهم الحكم الرشيد بشكل كبير في محاربة الفساد والرشوة وهذا من شأنه ان يفتح المجال أما الشركات الكبرى وتشجيعها على الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل كثيرة وهو ما يساعد ذو الدخل المحدود من الوصول إلى جميع الخدمات العامة بسهولة (64). تجدر الإشارة إلى انه وطالما نحن بصدد الحديث عن دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة فإن ذلك يستوجب التطرق إلى فواعل الحكم الرشيد وبيان دورها في تحقيق التنمية المستدامة، عليه فإن الفواعل في اطار الحكم الرشيد تتمثل بما يلي :

عليه ومن خلال ما تدم يتضح لنا ان التنمية المستدامة هي عبارة عن " عملية ذات ابعاد متعددة تهدف إلى تلبية احتياجات الاجيال الحالية مع ضمان احتياجات الاجيال المقبلة " .

وبشكل عام يمكن القول ان التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة ابعاد اساسية وهي (58):

- البعد الاقتصادي : ويشمل النمو الاقتصادي المستديم في الدولة .
- البعد الاجتماعي : وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الاجيال وداخل الاجيال نفسها .
- البعد البيئي : ويتجسد هذا البعد في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

2.2.3 الفرع الثاني: علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة والاطراف الفاعلة فيه

يعد الحكم الرشيد من اهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث لا يمكن الحديث بأي شكل من الاشكال عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة ، لذلك تعمل الحكومات من منطلق علاقتها بالتنمية المستدامة على توسيع دائرة المشاركة العامة من قبل افراد المجتمع في ادارة شؤون الدولة ، لذلك نلاحظ وجود العديد من الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة مباشرة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ، فارتفاع مستوى المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد يساهم في خلق بيئة استثمارية خصبة ، وهذا الامر يؤدي بطبيعة الحال إلى جذب الاستثمارات الاجنبية ويشجع الاستثمار المحلي ، كما ان وجود المشاركة في العملية السياسية ووجود الشرعية في انظمة الحكم وكذلك المستوى المرتفع من الاستقرار السياسي والامني ومبدأ سيادة القانون وضبط الفساد كلها تساعد وبشكل فعال على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي (تحقيق التمية المستدامة) (59).

هذا ولقد كانت هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن هذا الترابط بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وقد أظهرت غالبيتها إيجابيًا ومباشرًا للحكم الرشيد في تحقيق أهداف التنمية مثل الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر إصافًا، إلخ (60).

عليه فإنه من المسلم به وعلى نطاق واسع أن الحكم الرشيد هو أساس التنمية المستدامة ، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام والشامل ، والتنمية الاجتماعية ، وحماية البيئة ، والقضاء على الفقر والجوع (61).

والسياسات ومساءلة المسؤولين وهو ما يتيح الفرصة خاصة للفئات المهمشة والمحرومة من المشاركة في ادارة شؤونهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم⁽⁶⁸⁾.

3.2.2.3 القطاع الخاص

من المعروف انه ثمة تحول واضح من كافة دول العالم نحو الاعتماد وبشكل كبير على القطاع الخاص واقتصاد السوق ، حيث باتت معظم دول العالم تدرك ان القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات لتشغيل الايدي العاملة ، اضافة الى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الخدمات لهم ، وقد ادركت الدول النامية ان هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها وبذلك اصبح القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً وحاسماً كمشريك في الادارة في تحقيق التنمية المستدامة⁽⁶⁹⁾.

وبشكل عام يمكن اجمال الدور الذي يمارسه القطاع الخاص في اطار الحكم الرشيد بما يأتي⁽⁷⁰⁾:

- محاربة البطالة .
- زيادة نفقات التنمية لصالح مجالات التعليم والصحة .
- اعطاء اهمية خاصة لتنمية القطاعات الانتاجية .
- تطويع الادوات المؤسسية المحيطة بالاقتصاد من اجل حماية العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي .

4. الخاتمة

1.4 الاستنتاجات

- تبين لنا ان المفهومين محل الدراسة (الحكم الرشيد والتنمية المستدامة) ، قد ورد لهما العديد من التعاريف سواء اكان ذلك على الصعيد الفقهي " الدولي والداخلي " الا ان هذه التعاريف على كثرتها وتعددتها وان اختلفت في الصياغة فأنها تتفق في المعنى ، فالحكم الرشيد لا يخرج عن كونه ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف توفير حياة كريمة لكافة افراد المجتمع وتوسيع قدراتهم وخياراتهم من خلال تأهيلهم وتمكينهم من المشاركة في رسم ملامح حياتهم الحالية والمستقبلية ، اما التنمية المستدامة فهي عبارة عن عملية ذات ابعاد متعددة ، تهدف الى تلبية احتياجات الاجيال الحالية مع ضمان احتياجات الاجيال المقبلة.

- تبين لنا انه ثمة جملة من الاسباب كانت وراء ظهور الحكم الرشيد، البعض منها ذات طابع سياسي ومنها الاقتصادي فضلاً عن الاسباب الاجتماعية ،

أ. **الدولة ومؤسساتها:** ان الدولة هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات او الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة ، وهو تنظيم ظهر بعد بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والعامه ، والدولة هي المسؤولة عن توفير الاطار التشريعي الملائم الذي ينظم العلاقة بينها وبين افراد الشعب ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارها طرفاً فيها كالتوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الى جانب اعطاء صلاحيات ادارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي كي تقوم بوظيفتها وخلق الاطر الحوارية بين جميع هذه الاطراف بشكل منظم وورسي كما ينبغي على الدولة توفير الحريات العامة واحترام حقوق الانسان ، وسن التشريعات التي تضمن حرية الاعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون ، فضلاً عن ضمان مبدأ استقلال القضاء ، وعلى الدولة عدم الاخلال بأي من المهام المشار اليها في اعلاه لان ذلك يبعدها عن الحكم الرشيد⁽⁶⁵⁾.

عليه ومن خلال ما تقدم يقع على عاتق الدولة واجب الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي عبر اخضاع مؤسسات الدولة لمساءلة المواطنين واصحاب المصلحة لرفع جودة اداؤها وتعزيز ثقة المواطنين بهذه المؤسسات ، بالتالي يتضح لنا ان اعمال الحكم الرشيد باعتباره ، مكون محوري من مكونات التنمية المستدامة يتوقف بالدرجة الاولى على مدى رضاء افراد المجتمع بمؤسسات الدولة .⁽⁶⁶⁾

ب. **مؤسسات المجتمع المدني:** يمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني على انها ((جميع المواطنين المنظمون بشكل طوعي في هياكل تحكمها قواعد مشتركة مستقلة عن الدولة سياسياً ومالياً ، وتشمل المنظمات التي تسعى الى تعزيز المصلحة العامة واشراك المواطنين في ادارة شؤون بلادهم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحقوق الانسان والتنمية))⁽⁶⁷⁾.

أما عن الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في اطار الحكم الرشيد باعتبارها من الاطراف الفاعلة فيه ، فإن هذا المجتمع يشارك الدولة في صنع السياسات ومصالح المجتمع لتكون ممثلة عنه وعلى نطاق واسع في عمليات صنع القرار حيث ان الحكم الرشيد يعمل على تعزيز حقوق الانسان بعدة طرق من بينها تشجيع المشاركة العامة في الحكومة والاندماج في صنع القوانين

- تقترح على المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة بضرورة الاهتمام أكثر بموضوع الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة من خلال القرارات التي تقوم هذه المنظمة بإصدارها ، لما له من أهمية في اشاعة مبدأ المساواة بين الافراد واشراكهم بشكل فعلي في رسم سياسات بلدانهم ، ونحن اذ نقدم هذا المقترح لا ننكر دور الأمم المتحدة في هذا المجال فهي تمارس دوراً مهماً الا اننا ندعو الى بذل المزيد من الجهود التخصصية من قبل المنظمة العالمية .

5. قائمة المصادر

1.5 القواميس والمعاجم

2.5 الكتب

1. احمد الزاوي ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و اساس البلاغة ج.2، ط3، دار المكتبة العلمية ، بيروت لبنان ، 1979 .
2. د. ابراهيم مراد الدغمه ، التنمية البشرية بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2009.
3. رابوية توفيق ، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا ، من اصدارات معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، 2005 .
4. لويس معروف ، المجلد في اللغة ، ط19 ، المطبعة الكاثوليكية ، بدون سنة طبع .
5. د. محمد الصغير بعلبي ، الوجيز في المعاملات الادارية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005.
6. النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، الانتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، من اصدارات مركز (امان) فلسطين ، 2016 .

3.5 الرسائل والاطاريح

1. سهيلة المنصور، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الرشيد وعلاقتها بالغبو الاقتصادي ، دراسة تحليلية اقتصادية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 .
2. فادي احمد رمضان ، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية ، (1981-2003) رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، فلسطين ، 2015 .
3. مصطفى زغبشي ، دور الحكم الرشيد في تجسيد العدالة الانتقالية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة الحاج خضر ، الجزائر ، 2020 .
4. مصطفى موسى ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى ، غزة ، 2017.
5. مصطفى موسى ابو حسن ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، غزة ، فلسطين ، 2017 .
6. معتصم محمد اساعيل ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا انموذجاً) اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2015.
7. نوري ساعد ياسين ، الحكم الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، جامعة زيان عاشور ، الجزائر ، 2020.

فتفتشي الفساد في العديد من البلدان وخصوصاً بلدان العالم الثالث ، والازمات المالية وعجز الدولة عن مواجعتها ، واستشراء البطالة وكثرة حالات الفقر كلها اسباب جعلت من الحكم الرشيد ضرورة ملحة لتلافي هذه الحالات وضمان الرفاهية للمواطنين .

- تبين لنا انه ثمة جملة من المؤشرات او المعايير التي يقوم عليها الحكم الرشيد، كالمشاركة أي افساح المجال امام المواطنين للمشاركة في عملية صنع القرار ورسم سياسة الدولة ، والشفافية ومحاربة الفساد ، وسيادة القانون ، وامتلاك الرؤية الاستراتيجية وغيرها من المؤشرات التي لا بد من وجودها في الدولة للقوم بديمقراطيتها ، ومن ثم فإن وجود هذه المعايير تعطي انطباعاً واضحاً عن مدى صلاحية الحكومة ورغبتها في تحقيق التنمية المستدامة .
- تبين لنا ان الارتباط واضح وجلي بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، فوجود المفهوم الاول يعد قرينة على رغبة الدولة في الارتقاء بمجتمعها وتحقيق الرفاهية لمواطنيها وكفالة حقوق الاجيال المقبلة وهذه هي التنمية المستدامة.
- تبين لنا عدم وجود اتفاقيات دولية تهتم بموضوع الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتقصد هنا اتفاقيات تخصصية، وهذا الامر يعد من الامور السلبية التي كان من المفترض على المجتمع الدولي تلافيا لما يتمتع به الحكم الرشيد من أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار في المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة فيها .

2.4 المقترحات

- بغية تفعيل معايير الحكم الرشيد وتجسيدها على ارض الواقع فأنا تقترح على المشرع الدستوري في العراق على وجه الخصوص تضمين هذه المعايير في صلب الوثيقة الدستورية ، مع التأكيد على موضوع الشفافية والزام جميع الهيئات الرقابية بنشر تقاريرها لما لذلك من أهمية في اضافة الصفة الشرعية على عملها . على ان يتضمن النص المقترح ما يأتي " تلتزم كافة المؤسسات باتباع معايير الحكم الرشيد عند ممارستها لاعمالها " .
- ندعو المجتمع الدولي الى ضرورة ابرام اتفاقية دولية موحدة ذات صلة بالحكم الرشيد لما لذلك من أهمية في تشجيع الدول على تبني هذا الحكم ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة .

8. نوري صابر ، الحكم الرشيد بين الاسس النظرية واليت التطبيق ، دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، 2020.
9. وعراب عبدالمجيد ، حماية وترقية حقوق الانسان في اطار الحكم الرشيد رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة اكي محمد ، الجزائر ، 2015 .
3. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (11 April 2014) - A/HRC/RES/25/8).
4. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (A/RES/60/1 - October 2005 24).
5. تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002.

6.5 المواقع الالكترونية

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، على الرابط التالي : <https://www.oecd.org>
2. منظمة اليونسكو ، على الرابط التالي : <https://ar.unesco.org>
3. د. احمد اساعيل قادر ، اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية ، دراسة حالة العراق للمدة (2002 - 2018) بحث منشور على الرابط التالي : www.centerfs.orh
4. ما هو الحكم الرشيد ؟ وما هو تعريفه ؟ ، مقال متاح على الرابط التالي : <https://www.starshams.com>

7.5 المصادر الاجنبية

1. Good Governance, July 2002 , Division For Democaratic Governanace, The Political Institutions Participation in Democratic Governance Good Governance Legal Sector A summary of the four methods reports, Digging Deeper, 2003
2. Wasseem w. Alexan Rizkallah, The relationship between good governance and sustainable human development in Egypt, research gate Article, May 2020.
3. Theodore J. Davi, " Good governance as a foundation for sustainable human development in sub-Saharan Africa", Third World Quarterly, 26 July 2016 .
4. Ramirez, G. A. , Sustainable development: paradoxes, misunderstandings and learning organizations, The Learning Organization, 2012 .
5. OECD, Participatory Development and Good Governance, Paris: OECD, 1995.
6. Shylendra H.S.; Bhiridikar K. (2005). Good Governance and Poverty Alleviation Programmes: A Critical Analysis of the Swarnjayanti Gram Swarozgar Yojana. SAGE Publications: International Journal of Rural Management, Vol. 1(2).
7. UNDP. (2014). Report about Governance for sustainable development integrating governance in the post-2015 development framework. 2014.

7. هوامش

- (2) لويس معروف ، المجلد في اللغة ، ط 19 ، المطبعة الكاثوليكية ، بدون سنة طبع ، ص 146.
- (3) سورة (ص) الآية رقم (26).
- (4) سورة الاعراف ، الآية (142).
- (5) احمد الزاوي ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و اساس البلاغة ، ج 2، ط 3، دار المكتبة العلمية ، بيروت لبنان ، 1979، ص 340.
- (6) صورة هود ، الآية رقم (87).

4.5 البحث والدوريات

1. د. ابتسام حاتم علوان ، ترشيد الحكم في التجربة العراقية ، الابعاد والمعالجات ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد (1) العدد (43) 2020 .
2. حسن فالح حسن ، التنظيم الدستوري للحكم الرشيد ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، المجلد (1) العدد (5) 2012 .
3. حميد فاضل حسن ، الحكم الصالح ، التضاد بين الفكر المثلث والواقع الفاسد ، العراق نموذجا ، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد (28) العدد (29) 2015 .
4. ختام حادي محمود ، الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام (2005) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (16) ، 2019.
5. د. رضوان محمود المجالي ، الحكم الرشيد في الاردن (قراءة في مؤشر مكافحة الفساد) مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (4) العدد (2) 2013 .
6. د.سامي حميد عباس الجميلي ، الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (1) العدد (2) 2019 .
7. ساهر مخلف حبيب ، الحكم الرشيد واثرة في تعزيز التحول الديمقراطي (العراق نموذجا) مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد (11) العدد (2) 2021.
8. عاصم علي حسن ، اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن ، مجلة اشراقات تنموية ، العدد (26) 2022 .
9. د.عبدالله حسون محمد ، التنمية المستدامة (المفهوم ، العناصر ، والابعاد) مجلة ديالى ، العدد (67) 2015 .
10. فلاح بن فرح ، اثر تطبيق الشفافية الادارية في الحد من الفساد الاداري في الشركات المالية السعودية ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (37) العدد (1) 2017 .
11. د.محمد حسن خمو ، كرناس سريست عمر ، التنمية المستدامة في ظل المواثيق والاعلانات الدولية ، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز ، العدد (1) المجلد (7) 2018.
12. د. محمد طه حسين ، ماهية مبدأ الشرعية والمشروعية ومصادرها ، مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة بغداد ، العدد (11) 2019.
13. ندوة هلال جودة ، عواطف عبدالرحمن فرح ، بقم اجندة التنمية المستدامة (2030) في العراق للمدة (2018 - 2020) مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد (3) العدد (3) 2021.

5.5 الاعلانات الدولية والوثائق والتقارير الدولية

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
2. الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.

(1) بدأ الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد للمرة الاولى في كتابات البنك الدولي عام 1989 وذلك على اثر فشل سياسات اصلاح الاقتصاد التي قام بها البنك في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين في دول العالم الثالث مما ادى الى طرح سياسات تقوم على اصلاح السياسي المؤسساتي والذي يقوم على ثلاثة محاور رئيسية وهي (اصلاح نظام الحكم ، تفعيل النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية ، وحماية الحقوق والحريات المدنية). ينظر د. رضوان محمود المجالي ، الحكم الرشيد في الاردن (قراءة في مؤشر مكافحة الفساد) مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (4) العدد (2) 2013 ص 160.

(7) مصطفى موسى ابو حسن ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، غزة ، فلسطين ، 2017 ، ص 21 .

(8) نقلاً عن ، نوري صابر ، الحكم الرشيد بين الالاسس النظرية واليت التطبيق ، دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، 2020 ، ص 10.

(9) نقلاً عن مصطفى زغيشي ، دور الحكم الرشيد في تجسيد العدالة الانتقالية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة الحاج خضر ، الجزائر ، 2020، ص 21.

(10) حميد فاضل حسن ، الحكم الصالح ، التضاد بين الفكر المثالث والواقع الفاسد ، العراق انموذجاً ، المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد (28) العدد (29) 2015 ، ص 21 وما بعدها .

(11) د. سايي حميد عباس الجميلي ، الحكم الراشد ودوره في حياية البيئة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (1) العدد (2) 2019 ، ص 3.

(12) Good Governance, July 2002 , Division For Democartic Governanace, The Political Institutions Participation in Democrtic Governance Good Governance Legal Sector A summary of the four methods reports, Digging Deeper, 2003,p2

(13) نقلاً عن وعراب عبدالمجيد ، حياية وترقية حقوق الانسان في اطار الحكم الرشيد رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة اكي محند ، الجزائر ، 2015 ، ص 10

(14) نقلاً عن مصطفى موسى ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى ، غزة ، 2017 ، 20-21.

(15) ساهر مخلف حبيب ، الحكم الرشيد واثره في تعزيز التحول الديمقراطي (العراق انموذجاً) مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد (11) العدد (2) بدون سنة ، ص 555.

(16) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإنجليزية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم 38 دولة عضو، تأسست في عام 1961 لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية. تُعد مندوباً للبلدان التي تصف نفسها بأنها ملتزمة بالديمقراطية واقتصاد السوق، وتوفر منصة لمقارنة تجارب السياسات، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية لأعضائها. بشكل عام، أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هم من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع مع مؤشر التنمية البشرية المرتفع للغاية ويعتبرون من البلدان المتقدمة. اعتباراً من عام 2017، شكلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة 62.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي (49.6 تريليون دولار أمريكي) و42.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (54.2 تريليون دولار دولي) عند تعادل القوة الشرائية. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي مراقب رسمي في الأمم المتحدة. للمزيد حول هذه المنظمة ينظر الرابط التالي : <https://www.oecd.org> تاريخ الزيارة (2022/10/12).

(17) OECD, Participatory Development and Good Governance, Paris: OECD, 1995, p 14

(18) اليونسكو هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتمثل رسالتها في إرساء السلام من خلال التعاون الدولي في مجال التربية والعلوم والثقافة. إذ تساهم برامج اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها الجمعية

العامه للأمم المتحدة في عام 2015. للمزيد حول هذه المنظمة ينظر مقعها الرسمي على الرابط

التالي : <https://ar.unesco.org> تاريخ الزيارة (2022/11/15)

(19) حسن فالح حسن، التنظيم الدستوري للحكم الرشيد ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، المجلد (1) العدد (5) 2012. ص 59.

(20) ينظر ، تقرير القيمة الانسانية العربية لعام 2002 ، ص 60 . متاح على الرابط التالي : <https://www.un.org> تاريخ الزيارة (2022/11/10).

(21) ما هو الحكم الرشيد ؟ وما هو تعريفه ؟ ، مقال متاح على الرابط التالي :

<https://www.starshams.com> تاريخ الزيارة (2022/12/12).

(22) تجدر الاشارة الى انه للحكم الرشيد جملة من الاهداف يمكن تجسيدها بما يأتي :

- ادارة موارد الدولة بأفضل الطرق المتاحة .

- العمل على توفير مستوى كافي من الشفافية في التعامل داخل مؤسسات الدولة بقطاعها العام والخاص .

- العمل على ترسيخ النظام الديمقراطي وضرورة تطبيقه بصورة صحيحة وضمان اتاحة الفرص لمشاركة أكبر عدد ممكن من الافراد .

- ضمان العدالة في توزيع السلطات والمسؤوليات وضرورة تقوية فاعلية الاتصالات . ينظر د. ابتسام حاتم علوان ، ترشيد الحكم في التجربة العراقية ، الابعاد والمعالجات ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد (1) العدد (43) 2020 ، ص 32.

(23) - ساهر مخلف حبيب ، مصدر سابق ، ص 558.

(24) فادي احمد رمضان ، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية ، (1981-2003) رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، فلسطين ، 2015 ، ص 30 .

(25) سهيلة المنصور ، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية اقتصادية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 113.

(26) وعراب عبدالمجيد، مصدر سابق ، ص 16.

(27) مصطفى زغيشي، مصدر سابق ، ص 70.

(28) ساهر مخلف حبيب، مصدر سابق ، ص 559.

(29) حسن فالح حسن ، مصدر سابق ، ص 63.

(30) نوري صابر ، مصدر سابق ، ص 13.

(31) حسن فالح حسن ، مصدر سابق ، ص 63-64.

(32) مصطفى موسى ابو حسين ، مصدر سابق ، ص 22.

(33) حسن فالح حسن ، مصدر سابق ، ص 65.

(34) نوري ساعد ياسين ، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور ، الجزائر ، 2020 ، ص 9.

(35) تعرف المشاركة على انها " العملية التي يمارس من خلالها الفرد دوره في الحياية السياسية او المجتمعية وتكون لديه الفرصة لان يساهم في صنع الاهداف العامة في المجتمع وتحديد افضل الوسائل لتحقيقها " ينظر ختام حادي محمود ، الحكم البرلماني الرشيد واليات تطبيقه في ظل نصوص دستور جمهورية العراق لعام (2005) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (16) ، 2019 ، ص 441.

(36) مصطفى موسى ابو حسين ، مصدر سابق ، ص 31.

(37) تجدر الاشارة الى ان المشاركة تتخذ عدة اشكال فقد تكون عبر الاقتراع ، او من خلال الانضمام الى مؤسسات المجتمع المدني او عبر المساهمة في ادارة قطاع الخدمات المدنية ، كما وتتطلب المشاركة توافر عدة عناصر اهمها (وجود المجتمع المدني الديمقراطي ، دورية الانتخابات ، تمكين المرأة ، والتشريع والادارة المحلية) ينظر حسن فالح حسن ، مصدر سابق ، ص 70.

- (54) جاء مفهوم التنمية المستدامة ضمن تشكيلة من المفاهيم الجيدة التي تم طرحها حديثاً مثل (المجتمع المدني ، الاقتصاد الجديد) وغيرها من المفاهيم ، ويجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين اساسيين هما (التنمية) كعملية للتغير ، و (المستدامة) ، وكانت نقطة الانطلاق بالنسبة لهذا المصطلح عندما استعملته رئاسة الوزراء الترويجية في اجندة القرن الواحد والعشرين في كتاب مستقبلنا المشترك ، وحسب المفهوم الذي اطلق آنذاك فان التنمية المستدامة هي عملية تلبي احتياجات الاجيال الحاضرة دون المساواة على قدرة الاجيال القادمة . ينظر ندوة هلال جودة ، عواطف عبدالرحمن فرح ، قيم اجندة التنمية المستدامة (2030) في العراق للمدة (2018- 2020) مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد (3) العدد (3) 2021 ، ص 22.
- (55) د. عبدالله حسون محمد ، التنمية المستدامة (المفهوم ، العناصر ، والابعاد) مجلة ديالى ، العدد (67) 2015 ، ص 341.
- (56) معتمد محمد اسماعيل ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا انموذجاً) اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2015 ، ص 44.
- (57) د. ابراهيم مراد الدغمه ، التنمية البشرية بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص 19.
- (58) د. محمد حسن خمو ، كرناس سريست عمر ، التنمية المستدامة في ظل المواثيق والاعلانات الدولية ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، العدد (1) المجلد (7) 2018 ، ص 132.
- (59) د. احمد اسماعيل قادر ، اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية ، دراسة حالة العراق للمدة (2002- 2018) بحث منشور على الرابط التالي : www.centerfs.orh تاريخ الزيارة (2022/10/10) ص 43-44.
- (60) Shylendra H.S.; Bhirdikar K. (2005). Good Governance and Poverty Alleviation Programmes: A Critical Analysis of the Swarnjayanti Gram Swarozgar Yojana. SAGE Publications: International Journal of Rural Management, Vol. 1(2), p. 203-221.
- (61) UNDP. (2014). Report about Governance for sustainable development integrating governance in the post-2015 development framework,p24.
- (62) ينظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (11 April 2014) - A/HRC/RES/25/8) ص 2.
- (63) ينظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (24 October 2005 - A/RES/60/1) ص 5.
- (64) عاصم علي حسن ، اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن ، مجلة اشراقات تنموية ، العدد (26) بدون سنة ، ص 786.
- (65) نوري ساعد ياسين ، مصدر سابق ، ص 18.
- (66) مصطفى زغوش ، مصدر سابق ، ص 93.
- (67) رابوية توفيق ، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، 2005 ، ص 77.
- (68) مصطفى زغوش ، المصدر السابق ، ص 98.
- (69) نوري ساعدي ياسين ، مصدر سابق ، ص 22.
- (70) مصطفى زغشي ، المصدر السابق ، ص 94 وما بعدها .
- (38) ختام حادي محمود ، مصدر سابق ، ص 442.
- (39) تم اعتماد هذا الاعلان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (217 / الف) (د-3) والمؤرخ في (10) كانون الاول عام 1948.
- (40) تم اعتماد العد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (2200) (د-31) المؤرخ في (16) ديسمبر عام 1966.
- (41) د. محمد الصغير بعلي ، الوجيز في المعاملات الادارية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص 9. ينظر ايضاً في ذات المعنى ينظر ايضاً ، د. محمد طه حسين ، ماهية مبدأ الشرعية والمشروعية ومصادرها ، مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة بغداد ، العدد (11) 2019 ، ص 115 وما بعدها .
- (42) نوري ساعد ياسين ، مصدر سابق ، ص 24.
- (43) Wasseem w. Alexan Rizkallah. The relationship between good governance and sustainable human development in Egypt, research gate Article, May 2020, pp11-12.
- (44) فلاح بن فرج ، اثر تطبيق الشفافية الادارية في الحد من الفساد الاداري في الشركات المالية السعودية ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (37) العدد (1) 2017 ، ص 185.
- (45) النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، من اصدارات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، من اصدارات مركز (امان) فلسطين ، 2016 ، ص 64.
- (46) وعراب عبدالمجيد ، مصدر سابق ، ص 12.
- (47) ختام حادي محمود ، مصدر سابق ، ص 442.
- (48) د. ابتسام حاتم علوان ، مصدر سابق ، ص 30 .
- (49) تنص المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ((لكل إنسان حقُّ التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. فضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته)).
- (50) تنص الفقرة الاولى من المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ((1- تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب...)).
- (51) تجدر الاشارة الى ان الرؤية الاستراتيجية خصائص تتمثل بما يأتي : (1- ملائمة التنظيم والعصر 2- تأخذ بمعايير التميز 3- واضحة ويسهل فهمها 4- مميزة وطموحة).. ينظر مصطفى موسى ، مصدر سابق ، ص 36-37.
- (52) Theodore J. Davi, " Good governance as a foundation for sustainable human development in sub-Saharan Africa", Third World Quarterly, 26 July 2016, p15.
- (53) Ramirez, G. A. , Sustainable development: paradoxes, misunderstandings and learning organizations, The Learning Organization, 2012, pp58-59.